

تقييم الاستثمار في الجامعات الخاصة: مقارنة بين تجرتي الجزائر وتونس

براهيمية نبيل¹، يحيى دريس²، منصف مقاوي³

¹ جامعة 08 ماي 1945، قلعة (الجزائر)، nabil.brahmia@univ-guelma.dz

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة 08 ماي 1945 - قلعة

² جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، yahia.dris@univ-tebessa.dz

³ جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، moncef.megaouib@univ-tebessa.dz

^{3,2} مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)

Evaluation of investment in private universities: a comparison between the experiences of Algeria and Tunisia

Nabil BRAHMIA¹, Yahia DRIS², Moncef MEGAOUIB³
08 mai 1945, Guelma (Algeria)^{1,2,3} Larbi Tebessi University, (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/01/24 ؛ تاريخ القبول: 2021/03/22 ؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يلتقى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اهتماما متزايدا في الفترة الأخيرة من جميع الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا ليس فقط من أجل اعتبارات التعليم، ولكن أيضا لقدرة هذا القطاع على حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتكنولوجية وغيرها. لكن يبقى الاهتمام بهذا القطاع يخضع للقدرات التمويلية لكل دولة، خاصة مع تطور الأبحاث والدراسات التي أصبحت تحتاج للكثير من الدعم والتمويل. وأمام هذا الواقع الصعب بدأت الكثير من الدول التفكير في المستثمرين الخواص، الذين يمكن أن يساهموا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فانطلقت مشاريع الجامعات الخاصة. ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على موضوع الجامعات الخاصة في كل من الجزائر وتونس، وهو محاولة لمعرفة واقع قطاع التعليم العالي في كلا الدولتين، وتبيان موضع الجامعات الخاصة. وقد توصلنا إلى نتائج مهمة بينت الهوة الموجودة بين الجامعات الخاصة في الجزائر التي زالت تلمس طريقها والتجربة التونسية التي مضت قدما في هذا المجال.

الكلمات المفتاح: الجامعات الخاصة؛ الجزائر؛ تونس؛ تعليم عالي.

تصنيف JEL : M21 ; M20 ; M16

Abstract :

Higher education is receiving increased attention in the last period from all countries, whether they are developed or developing, not only the interest in education, but also the ability of this sector to solve problems, whether: economic, social, technological and others. However, interest in this sector remains subject to the financing capabilities of each country. Faced with this difficult reality, many countries began to think about opening the way to private investors, to establish private universities. This research aims to shed light on the subject of private universities in both Algeria and Tunisia. It is an attempt to know the reality of the higher education sector in both countries, and to clarify the position of private universities. We have reached important results that showed the gap between the private universities in Algeria, which is still finding its way, and the Tunisian experience that went ahead in this field.

Keywords: Private universities; Algeria; Tunisia, Higher education

Jel Classification Codes : M21 ; M20 ; M16.

1. مقدمة.

تعتبر الجامعات الخاصة توجهها عالميا، جاء نتيجة لتصاعد الفكر الليبرالي واندماج دول العالم في مشروع الاقتصاد الحر، المبني على حرية الاستثمار بما فيها الاستثمار في قطاع التعليم العالي، ويبدو أن هذا التوجه جاء على نحو تريده الحكومات التي تعترف بأهمية ودور الجامعات ومراكز البحث من جهة وترى بأنها ركيزة لتطور ونمو أي دولة مهما كانت متقدمة أو نامية، إلا أنها ومن جهة أخرى فهي تنظر إلى التكاليف المرتفعة الذي يترتب عن الاستثمار في قطاع التعليم العالي، ومن المفيد لها أن تجد من يتقاسم معها هذه التكاليف من مستثمرين خواص ورجال أعمال.

وفي في المنطقة العربية ودول المغرب العربي، هناك اتجاه عام حول الانفتاح على القطاع الخاص في مجال الجامعات والتعليم العالي والبحث العلمي، كان أغلبه من خلال فروع لجامعات أجنبية فتحت بهذه الدول. وبالرغم من أن هذا الاتجاه لا يحظى باتفاق الجميع من ناحية الأهمية المرجوة منه سواء تعلق هذا انفتاحا بمؤسسات التعليم العالي الخاصة الأجنبية أو حتى الوطنية، بل ينصح الكثيرون إلى ضرورة توخي الحذر في تسريع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي نحو الجامعات الخاصة.

مع ذلك؛ فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على تجربي كل من تونس والجزائر في مجال الاستثمار في الجامعات الخاصة، محاولين المقارنة بينهما وإن كان النظام التعليمي للبلدين متشابه في جوانب ومختلف في جوانب أخرى.

فالجزائر بنت نظامها التعليمي على مبدأ "مجانبة التعليم" وقد سعت جاهدة لتطبيق هذا المبدأ على جميع الأطوار التعليمية من الابتدائي إلى الطور الجامعي، وهو مبدأ بموجبه يتحصل المتعلمين على تعليم طوال فترة دراستهم دون دفع أي رسم أو تكاليف مقابل هذه الخدمة التي تمنحها الدولة للجميع ودون استثناء، وقد كان هذا النظام منسجما تماما مع توجه الدولة في السابق اقتصاديا وسياسيا، الذي كان توجهها اشتراكيا واجتماعيا بامتياز، كما أنه استطاع تحقيق الكثير من الأهداف خاصة في جانب تعميم التعليم، وتوفير لجميع فئات الشعب وشرائحه.

إلا أن هذا النظام لم يعد ينسجم مع التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي الحالي الذي توجه نحو اقتصاد السوق الذي يسمح بالتنافس وتحقيق الربح، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ازدياد العبء والانفاق على التعليم العالي.

في تونس أيضا يعد التعليم العالي مجاني وهو مفتوح للمحصلين على بكالوريا وبالرغم من اعتماد تونس بعد الاستقلال على مدرسين أجانب أغلبهم فرنسيين، إلا أنها استطاعت لاحقا تعويضهم بمدرسين تونسيين خرجي المدارس الأجنبية والتونسية.

1.1. إشكالية البحث.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تساؤل رئيسي فحواه: ما هو واقع الجامعات الخاصة في تونس والجزائر وما هو مستقبلها؟

2.1. فرضيات البحث.

لمعالجة الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

- لا تزال الجامعات الخاصة في الجزائر وتونس بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات الجادة.

أما الفرضيات الجزئية، فتتمثل في:

- تعدد الجامعات الخاصة توجهها عالميا، لما لها من دور في تقليل العبء على الحكومات في مجال التعليم العالي.

- تطوير الجامعات الخاصة رهين بالإرادة السياسية وطبيعة النظام الاقتصادي السائد.

- لا يزال الاستثمار في الجامعات الخاصة يواجه عوائق مختلفة، بحاجة إلى تشخيص ودراسة.

3.1. أهداف البحث.

نهدف من خلال هذا البحث تسليط الضوء على موضوع يمتاز بالجدلية في الطرح، يتعلق بقطاع حساس، ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث نهدف من خلال هذه الورقة إلى:

- فحص واقع المؤسسات الجامعية الخاصة في تونس الجزائر؛

- البحث في طريقة عملها وشروط الاستثمار فيها؛

- استشراف مستقبل الجامعات الخاصة.

4.1. منهجية البحث.

لتغطية ودراسة موضوع الجامعات الخاصة في تونس والجزائر، نقوم باعتماد على المنهج الاستنباطي، الذي يسمح لنا بمسح جميع عناصر المجتمع المستهدف ودراسته بشكل يمكننا من الوصول إلى مقارنات ونتائج تخدم توجه البحث.

5.1. الدراسات السابقة.

تعد دراسة واقع الجامعات الخاصة في تونس والجزائر واستشراف مستقبلها من الدراسات الهامة التي يتوجب القيام بها باعتبار أن نتائجها ستعكس على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالبلدين بما له من أهمية حيوية للتنمية الشاملة بهما. في هذا السياق، فقد وقف الباحثون على العديد من الدراسات، وهي:

- دراسة هالة عبد القادر صبري (2009).

ركزت هذه الدراسة على الاستثمار في الجامعات الخاصة الأردنية مع طرح إشكالية جودة مخرجات التعليم فيها، وعدم موائمة مخرجاتها مع سوق العمل، وقد قدمت الدراسة رؤية حالية ومستقبلية حول التجربة الأردنية في مجال الاستثمار في الجامعات الخاصة مع الوقوف على التحديات التي تواجهها حالياً ومستقبلياً. من ناحية أخرى حاولت الدراسة مقارنة المعايير المعتمدة على مستوى الجامعات الخاصة الأردنية ونظيرتها في الدول المتقدمة.

- دراسة بوخودوني جازية (2019).

جاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء حول الاستثمار في قطاع التعليم العالي كمصدر من مصادر الاستثمار الحكومي وما ينتج عنه من أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفاق على قطاع التعليم العالي لا يزال بعيد جداً عن المفروض، كما دعت الدراسة لضرورة التنسيق بين مختلف مجالات الاستثمار حتى تتمكن من تحقيق استثمار واقعي وفعال.

- دراسة شريفة كلاع (2019).

تناول العلاقة بين الإنفاق والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي وضمان الجودة الشاملة بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار والإنفاق في التعليم العالي يرتبط بشكل مباشر بضمان الجودة الشاملة في الجزائر، كما خلصت إلى عدة نتائج أبرزها: ضرورة الاهتمام بالاستثمار وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتحديث عمليات الاتصال والإدارة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية خاصة منها الإدارة الإلكترونية.

- دراسة معمري عبد الوهاب وموسي نور الدين (2017).

الدراسة عبارة على محاولة بناء بدائل تمويلية لتغطية الحاجة النفقات المتزايدة في قطاع التعليم العالي، وقد تم اقتراح بدائل مختلفة من بينها المشاركة المجتمعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن البدائل التمويلية المستقبلية تتوقف بشكل كبير على القرارات التي يجب أن تتخذ في الوقت الحالي، كما أوصى أصحاب الدراسة إلى ضرورة إعطاء فرصة للقطاع الخاص للولوج إلى الاستثمار في الجامعات وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

- دراسة غالب محمد سنحقي (2013).

قدمت هذه الدراسة رؤية حول نجاح الجامعات الخاصة بالأردن اعتماداً على الاستثمار في رأس المال الفكري، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة لعينة من أعضاء هيئة التدريس وعمداء ورؤساء أقسام وإداريين، وقد خلصت إلى وجود تأثير لنجاح الجامعات الخاصة

بالأردن نتيجة الاعتماد على رأس المال الفكري وإن كان هذا التأثير هو تأثير نسبي. وقد أوصى صاحب الدراسة بضرورة الاهتمام بشكاوى العملاء كأحد مكونات رأس المال الفكري وتطوير علاقة طويلة الأجل معهم وتصميم خدمات تعليمية جديدة ومبتكرة.

- القيمة المضافة.

يسلط الباحثين دراستهم الحالية على القدرات المتاحة لكل من الجزائر وتونس في مجال الاستثمار في الجامعات الخاصة كمكمل للجامعات التابعة للقطاع الحكومي، وهي دراسة تعتبر من الدراسات الأولى التي تناولت الجامعات الخاصة بالجزائر، بالأخص بعد صدور القانون المنظم لعملية الاستثمار في هذا القطاع، والذي ينظر له على أنه قطاع حساس واستراتيجي في الجزائر، كما أن مقارنة البلدين الجزائر وتونس في هذا الجانب يمنح لنا الفرصة للاستفادة من التجربتين وربما التعاون والتكامل مستقبلاً. كما قدمت الدراسة نظرة حالية واستشرافية للجامعات الخاصة، وحاولت دراسة جدلية المنظور الاستثماري للجامعات الخاصة الهادف للربح وضمان جودة مخرجات النظام التعليمي العالي.

2. الجامعات الخاصة في الجزائر.

قبل الحديث عن الجامعات الخاصة في الجزائر، سنقوم بسرد بعض التفاصيل المتعلقة بنظام التعليم العالي في الجزائر، كيف نشأ وما هي مقوماته.

1.2. خلفية عن الجامعات الجزائرية.

مرت الجامعة الجزائرية بعدة مراحل (Fatima, 2017) فمباشرة بعد الاستقلال حافظت الجامعة الجزائرية على النمط التعليمي الموروث من الاحتلال الفرنسي من حيث أساليب التدريس وأنظمة التسيير ومنح الشهادات، والطاقت العلمية وقد كان التعليم العالي في هذه المرحلة ملحقاً بوزارة التربية (الزهاء، 2014)، وتقرر إصلاح التعليم الجامعي ومنحه هوية مختلفة عن النموذج الموروث من الاستعمار ابتداءً من 1971 (Youcef, 2005)، بعدما تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أوكلت لها مهمة وزارة الجامعات. وقد طبقت الجزائر كأسلوب تسيير مبدأ ديمقراطية التعليم وتعميمه على كل فئات المجتمع الجزائري، كما انتهجت سياسة التعريب (Fatima, 2017) في مجال التعليم العالي، التي أعطيت لها الأولوية في الإصلاحات، فتم بذلك إدخال اللغة العربية في الكثير من مجال التعليم خاصة التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية.

ومع مرحلة الانفتاح الاقتصادي للجزائر في تسعينيات القرن الماضي، تم إحداث تغيرات بغرض التوصل إلى خلق نوع من الانسجام بين التغير الحاصل في التوجه الاقتصادي ونمط التعليم العلي وإدخال تعديلات على البرامج التكوينية وإعداد الأساتذة الباحثين (رامي، 2019).

وقد تم القيام بإصلاح شامل للتعليم العالي تمثل في وضع هيكلية جديدة للتعليم من خلال ما يسمى بنظام LMD المكون من ثلاث أطوار تعليمية: ليسانس، ماستر، دكتوراه، وفق هيكلية تستجيب للمعايير الدولية (محفوظ، 2017)، ضمن منظور سد الفجوة بين المعرفة المكتسبة في الجامعة ومتطلبات سوق العمل، ولأن مثل هذا النظام يتوقع منه تقليص رسوم التعليم من جهة، وإشباع رغبة الطالب في الحصول على وظيفة من ناحية أخرى. (Bourouina, 2020)

كما عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر على المستوى الكمي خلال الفترة المدروسة، تطوراً كبيراً يمكن توضيحه بالجدول الموالي.

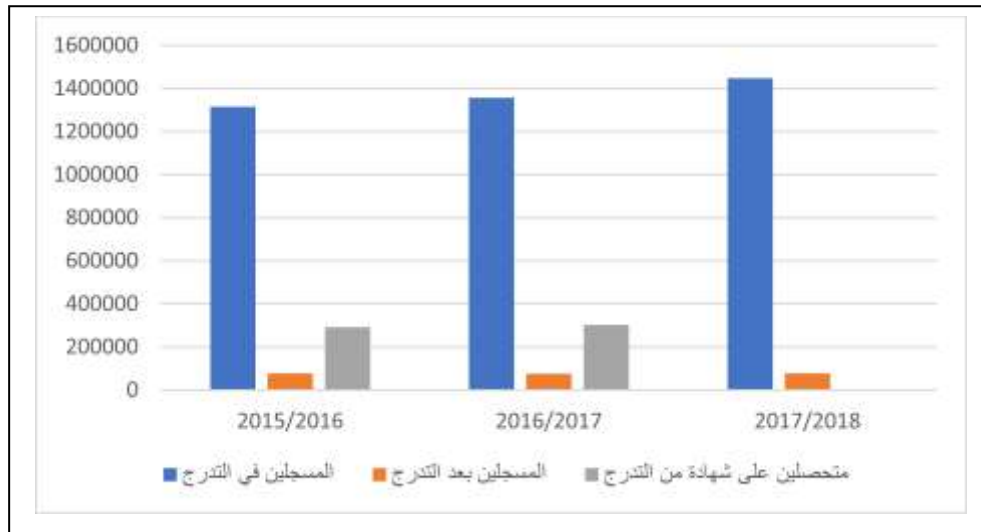
جدول 1. عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

2018/2017	2017/2016	2016/2015	
1447064	1356081	1315744	المسجلين في التدرج
76921	76202	76961	المسجلين بعد التدرج
...	303100	292683	متحصلين على شهادة من

المصدر: (ONS, 2018)

إذ سجل وفق بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2018، وجود أكثر من مليون ونصف المليون طالب مسجل بمختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، منهم حوالي 76000 في ما بعد التدرج. والشكل الموالي يوضح أكثر تطور عدد الطلبة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

شكل 1. تطور الطلبة بالجامعات الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

كما شهد عدد الأساتذة الجامعيين تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 57729 سنة 2015، إلى 61825 سنة 2018. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 2. عدد الأساتذة الجامعيين بالجزائر

2018/2017	2017/2016	2016/2015	
58647	57628	56061	الدائمين
120	64	72	الأجانب منهم
3178	1840	1668	المشاركين

المصدر: (ONS, 2018)

من ناحية أخرى فالمنظومة المؤسسية لقطاع التعليم العالي في الجزائر تمتلك ما يقارب 106 مؤسسة، بين جامعة ومركز جامعي ومدارس عليا.

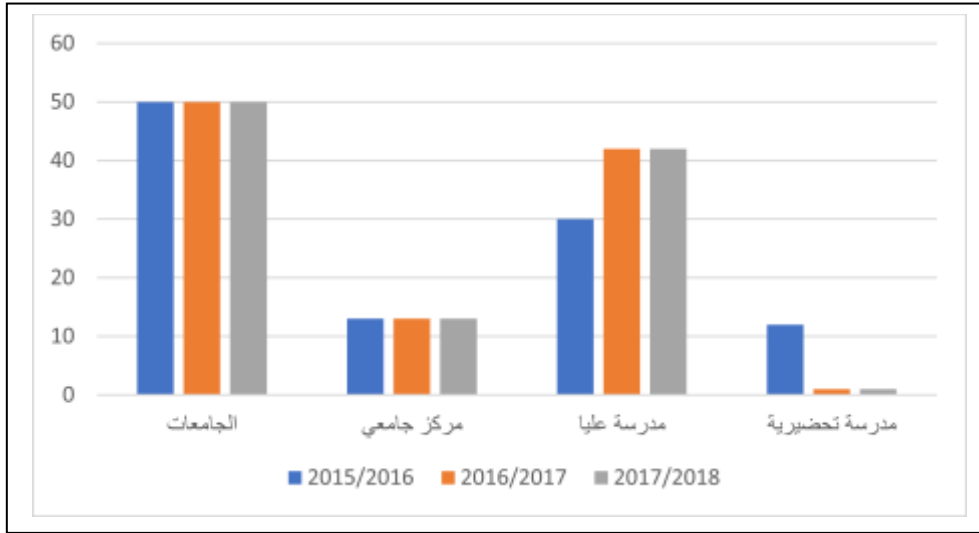
جدول 3. المؤسسات الجامعية بالجزائر

2018/2017	2017/2016	2016/2015	
50	50	50	الجامعات
13	13	13	مركز جامعي
42	42	30	مدرسة عليا
1	1	12	مدرسة تحضيرية

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية

الملاحظ؛ استقرار عدد الجامعات والمراكز الجامعية بالجزائر في حدود 50 جامعة و 13 مركز جامعي، بينما زاد عدد المدارس العليا من 30 إلى 42 مدرسة؛ في حين تم التراجع عن الكثير من المدارس التحضيرية التي كانت في 2015 تصل إلى 12 مدرسة تحضيرية. الشكل أدناه يوضح أكثر طبيعة هذا التطور للمؤسسات الجامعية بالجزائر

شكل 2. تطور حجم المؤسسات الجامعية بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

2.2. الشروط القانونية لإنشاء الجامعات الخاصة في الجزائر.

يتطلب إنشاء جامعة خاصة بالجزائر توفير شروط قانونية حتى تتمكن من مزاوله نشاطها بصفة عادية واعتماد مخرجاتها، كمخرجات تعليم عال معترف به، سواء تعلق الأمر بشهادة الليسانس أو الماستر. ومن أهم هذه الشروط الحصول على رخصة إنشاء مؤسسة خاصة، وتتم هذه الرخصة على مرحلتين: (دريس، 2019)

رخصة مؤقتة: وهي رخصة غير دائمة يتم الحصول عليها انطلاقا من تقرير تقييمي للجوانب البيداغوجية والإدارية الخاصة بعملية التكوين تعدده لجنة وزارية متخصصة.

رخصة نهائية: بعد الانتهاء من طور تكويني كامل تقوم هيئة معنية بالمراقبة، بإعداد تقرير تقييمي يبين مدى التزام المؤسسة الخاصة بشروط التكوين البيداغوجية وكذا الجوانب الإدارية لثم منح رخصة الانشاء النهائية إذا كان هذا التقرير في صالح المؤسسة.

وتسمح الرخصة بإنشاء أحد النوعين من مؤسسات التعليم العالي: جامعة خاصة؛ إذا احتوت على تكوينات متعددة التخصصات، كما تسمح بإنشاء مدرسة خاصة أو معهد؛ إذا احتوى التعليم على تكوين متخصص. (قرار مؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2016، 2016).

3.2. هياكل الجامعة الخاصة.

تحتوي الجامعة الخاصة بالجزائر على هياكل إدارية وبيداغوجية شأنها شأن الجامعات العمومية، حيث ينص القانون على ضرورة احتواء الجامعة الخاصة على هياكل بيداغوجية ومرافق لها أن تتكفل بمعالجة احتياجات الطلبة في الجوانب الخاصة بالتعليم والبحث والتربصات المطلوبة ضمن متطلبات نيل الشهادة. والتكفل باحتياجات الأساتذة من مكاتب وفضاءات مطالعة وإعلام الي وغيرها.

من جهة أخرى يمكن للجامعة الخاصة أيضا التكفل بإيواء الطلبة وإطعامهم وتوفير وسائل النقل وكل الخدمات التي يمكن أن تساعد في تسهيل عملية التكوين.

4.2. تكلفة الانشاء وتمويل الجامعة الخاصة.

يخضع إنشاء أي جامعة خاصة بالجزائر لأثبات رأسمال اجتماعي يساوي على الأقل نفس رأسمال المطلوب عند إنشاء شركة مساهمة إن وجد، كما يشترط امتلاك المؤسسة الخاصة لشهادة كفالة بنكية بقيمة 15% من تكلفة دراسة الطلبة وتكاليف نشاط التعليم.

كما يجب على الجامعة الخاصة المنشأة توفير طاقم من الأساتذة أصحاب الشهادة، وفق عقد يدوم على الأقل لمدة سنة كاملة يلتزم من خلالها الأساتذة بضمان التدريس دون انقطاع خلال هذه المدة، بمعدل أستاذ لكل 25 طالب في حال التخصصات التقنية، وبمعدل أستاذ لكل 30 طالب في باقي التخصصات، أما مقاييس المساحة فيكلف طالب واحد للمؤسسة الخاصة توفير 01 م² للمدرجات، و1.5 م² لقاعات الاعمال الموجهة، أما المخابر فتكلف المؤسسة الخاصة 2.5 م² لكل طالب.

جدول 4: شروط الهياكل في الجامعة الخاصة بالجزائر

الهياكل	2م لكل طالب	40 بالمائة مساحة	المجموع
قاعات التدريس	1.5	0.6	2.10
مدرجات	1	0.6	1.6
مخابر، أعمال تطبيقية	2.5	1	3.5
قاعات الاعلام الالى	2.5	1	3.5
قاعات الرسم والهندسة	3	1.2	4.2
مخو التكنولوجيا،	5	2	7
قاعة الاستماع	1.5	0.6	2.10
قاعة المطالعة	2	0.8	2.8
قاعة تخزين الكتب			4.5 م ² لكل
قاعة الانترنت	2	0.8	2.8
مكاتب إدارية			12 م ²
مكاتب الأساتذة			6 م ²
الهياكل	2م لكل طالب	40 بالمائة مساحة	المجموع

المصدر: (قرار مؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2016، 2016).

5.2. واقع الجامعات الخاصة في الجزائر.

فتحت الجزائر الباب للترخيص لإنشاء جامعات خاصة للتكوين العالي، بعد الاستجابة لدفتر شروط وأحكام ينظم عمل الجامعات، وآجال إيداع الملف لدى الوزارة الوصية، وتحديد التخصصات التي يُسمح لتلك الجامعات بتدريسها والتكوين فيها التي استثنت تخصص العلوم الطبية.

وقد أبدى عدد من المستثمرين رغبتهم في ولوج هذا المجال الجديد من مجالات الاستثمار، حيث قدموا عروضهم للجنة التقنية التابعة للوزارة الوصية، وقد لاق ثلاث جامعات خاصة القبول وتم فتح هذه المؤسسات الجامعية التابعة لهؤلاء المستثمرين. (دریس، 2019)

أ. المؤسسة الخاصة: معهد الإلكترونيك والميكانيك.

هو معهد يتبع ميدان العلوم والتكنولوجيا متخصص للتكوين في مجال الإلكترونيات والميكانيك، الهدف من هذا المعهد تكوين مهندسين وتقنيين ينسجمون مع سوق تركيب السيارات في الجزائر، لذلك فهو يركز في فرع التكوين على ميكانيك السيارات. يقبل الطلبة الراغبين في الالتحاق بالمعهد وفق الترتيب والشروط البيداغوجية حيث يتم الترتيب على أساس المعدل الذي يتم تحصيله في امتحان البكالوريا في التخصصات التالية: رياضيات؛ تقني رياضي؛ علوم تجريبية. كما يعتبر التسجيل وطنيا.

ب. مدرسة إدارة الأعمال حيدرة.

المدرسة تنتمي لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تتخصص بمجال التسيير وإدارة المؤسسات، فالمدرسة تكون التخصصات التالية: علوم التسيير: تخصص إدارة الأعمال؛ علوم مالية: تخصص مالية إسلامية؛ علوم تجارية: تخصص اقتصاد دولي، تسويق؛ علوم مالية ومحاسبة: تخصص محاسبة، مراقبة وتدقيق. يعتبر التسجيل وطني لجميع المتحصلين على شهادة البكالوريا في تخصصات تسيير واقتصاد؛ رياضيات؛ تقني رياضي؛ علوم تجريبية.

يتم الترتيب على أساس المعدل العام المحصل عليه في امتحان البكالوريا للقبول في هذه المدرسة الخاصة على ووفق الشروط البيداغوجية الإضافية.

ج. معهد التكوين في التأمينات والتسيير.

يتخصص هذا المعهد الخاص في مجال التأمينات والنوعية، يفتح أبوابه بالأساس للمتخصصين على شهادة البكالوريا، وأيضا المتخصصين على البكالوريا زائد أربع أو خمسة سنوات.

ويكون المعهد في تخصصين أساسيين: علوم تجارية: تخصص العملية التجارية، تمويل، وعلوم مالية: تخصص تأمينات. التسجيل بالمعهد يخص المتخصصين على البكالوريا في شعبة: تسيير واقتصاد؛ رياضيات؛ تقني رياضي؛ علوم تجريبية.

2. الجامعات الخاصة في تونس.

من الضروري معرفة الخلفية التي جاءت بها الجامعات الخاصة بتونس، لذلك سنعرض بداية خلفية عن نظام التعليم العالي في تونس وكيف بدأ حتى تتمكن من الوصول لمعرفة صحيحة عن واقع الجامعات الخاصة.

1.3. خلفية عن الجامعات التونسية.

التعليم العالي في تونس لا يعد وليد الاستقلال، بل كانت له إطلالة قبل الاستقلال؛ فجامع الزيتونة -مماثلة جامعة إسلامية- كان يضم تعليما عاليا يرتاده طلبة من تونس ومن بعض بلدان المغرب العربي، يدوم ثلاث سنوات يتوج بالحصول على شهادة العالمية. بالإضافة لمدرسة الفلاحة الاستعمارية التي أنشئت سنة 1898، والتي أصبحت بعد الاستقلال المعهد العالي للفلاحة؛ ليليها بعد ذلك إنشاء المدرسة العليا للغة والآداب العربية سنة 1911، التي تمنح الدبلوم العالي للعربية.

أما بعد الاستقلال، فصدر أول قانون ينص على التعليم العالي بتونس في 4 نوفمبر 1958، لذلك اعتبر هذا التاريخ مرجعا في تحديد منطلق هذه الدرجة من درجات نظام التعليم التونسي. نص هذا القانون على أن التعليم العالي يجري بالجامعات والمعاهد والمدارس العليا المختصة. صدر بعد ذلك قانون لتنظيم التعليم العالي (1969/1/4) جاء بمبدأ انتخاب عمداء الكليات ومديري المعاهد والمدارس العليا فنظمت أول انتخابات في أكتوبر 1970. في سبتمبر 1978 أنشئت وزارة مستقلة تعنى بشؤون التعليم العالي، وبذلك انفصل التعليم العالي لأول مرة عن وزارة التربية، فتم إنشاء إدارة للبحث. في سبتمبر 1982 تم إصدار القانون الأساسي لرجال التعليم العالي والبحث العلمي. والعودة إلى نظام الجامعات فتكونت ثلاث جامعات: جامعة تونس للشمال وجامعة المنستير للوسط وجامعة صفاقس للجنوب. شهدت التسعينات طفرة واضحة في عدد المؤسسات الجامعية وعدد الطلبة، وتم تعميم مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي في الجهات الداخلية (الدريدي، 2019).

وحاليا بلغ عدد الجامعات في تونس 203 مؤسسة جامعية للتعليم العالي، مسجل بها حوالي 241000 طالب يتخرج منهم سنويا حوالي ستون ألف طالب. يؤطّهم 12485 أستاذ جامعي.

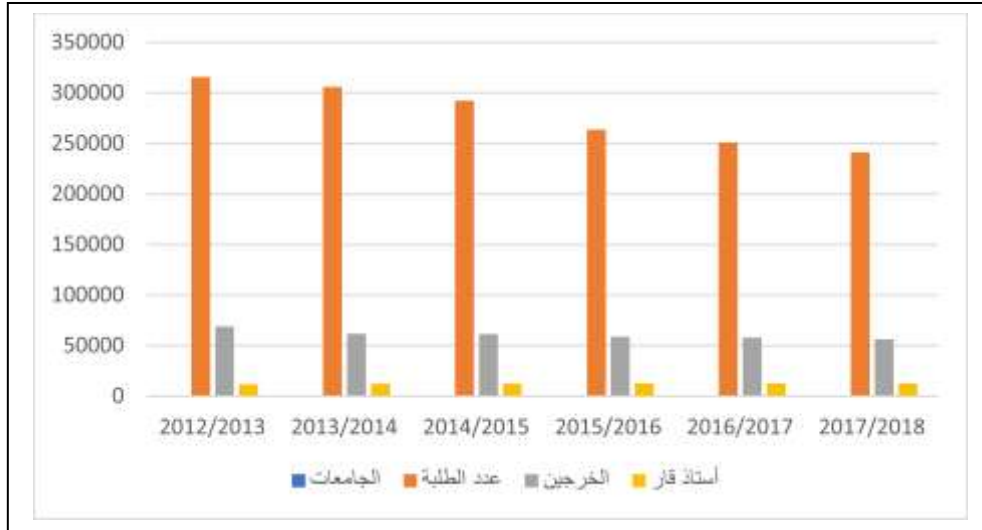
جدول 5: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تونس

2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	
203	203	203	203	198	198	الجامعات
241084	250900	263817	292291	305783	315513	عدد
56297	57923	58748	61296	61741	68880	الخريجين
12485	12650	12515	12193	12163	11712	أستاذ

المصدر احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية

الملاحظ؛ استقرار نسبي في عدد الجامعات التونسية في حدود المئتان جامعة، بينما شهد عدد الطلبة تناقصا مستمر وصل هذا التناقص بين 2012 و2018 أكثر من ستون ألف طالب. الشكل أدناه يعطي صورة أكثر وضوحا لتطور وضعية التعليم العالي في تونس.

الشكل 3. وضعية التعليم العالي في تونس



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

2.3. الشروط القانونية لإنشاء الجامعات الخاصة في تونس.

لإنشاء جامعة خاصة في تونس فإنه يجب توفير عدد من الشروط والالتزامات القانونية، التي تمثل الحد الأدنى لضمان تسيير عادل لمستقبل المسار الدراسي لأي طالب جامعي في تونس، يمكن أن يتحصل من خلال هذا المسار على شهادة جامعية معترف بها. يشترط القانون التونسي على المؤسسات الخاصة للتعليم العالي المرخص في إحداثها باحترام مجموعة من الشروط، منها ماهو تنظيمي ومنها ما يتعلق بالجانب البيداغوجي ومنها ما يتعلق بالمنشآت التي يجب توفيرها كحد أدنى للتعليم (أحكام القانون عدد 73 لسنة 2000، 2000).

3.3. تنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي.

من الناحية التنظيمية كل مؤسسة خاصة للتعليم العالي ملزمة أن يكون لها مجلس علمي ومجلس تأديب، يتكون المجلس العلمي بالنسبة إلى الثلاثين على الأقل، من مدرسين قارين حاملين على الأقل لشهادة الدراسات المعمقة أو لشهادة من مستوى معادل يمكن للمؤسسات الخاصة للتعليم العالي الاستعانة بمكونين أو بمدرسين عاملين بالمؤسسات العمومية للتعليم العالي. إضافة إلى الهيكلة الإدارية تحتوي كل مؤسسة خاصة للتعليم العالي، على مصلحة بيداغوجية تعنى بتنظيم الدراسات والامتحانات ومصلحة للتربصات وأخرى للعناية بشؤون الطلبة.

4.3. شروط إطار التدريس.

لضمان السير العادي للمؤسسة الخاصة للتعليم العالي يجب أن يكون لها العدد الكافي من إطار التدريس الذي يسمح لها بتأمين نسبة تأطير على الأقل: (أحكام الأمر عدد 2125 لسنة 2000، 2000)

- مدرس لكل عشرة طلبة في المواد الطبية والصيدلية وطب الأسنان، وفي الاختصاصات شبه الطبية؛
- مدرس لكل خمسة وعشرين طالب في مواد العلوم الأساسية والتقنية بما في ذلك علوم الاتصال والإعلامية؛

- مدرس لكل أربعين طالب في المواد المتعلقة بالآداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والتصرف.

5.3. شروط الانشاء.

كما يجب توفير محلات التدريس بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي تحتوي تجهيزات بيداغوجية مطابقة لما هو مطلوب من المؤسسات العمومية للتعليم العالي وتشتمل المحلات أيضا مكتبة مكونة من قاعة مطالعة تتماشى مساحتها مع عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسة وقاعة تحتوي على المراجع الأساسية. (قرار وزير التعليم العالي المؤرخ في 28 سبتمبر 2000، 2000)

وقد تم وضع شروط لانشاء مساحات قسمت بداية حسب حجم الطلبة وعددهم بالمؤسسة، وهي ثلاث مجموعات تبدأ من أقل من 1000 طالب لتصل لأكثر من 2500 طالب بالمؤسسة، فيشترط مثلا مساحة ثلاثة أمتار مربعة لكل طالب كمساحة إذا كانت المؤسسة تحوي أكثر من 2500 طالب، أما إذا كان عدد الطلاب أقل من 1000 هنا يشترط مساحة تفوق 4.5 متر مربع لكل طالب هذا مثلا في تخصص الأدب والعلوم الإنسانية وهي تأخذ نفس المبدأ -أي عدد الطلاب- لكن تختلف باختلاف التخصصات فتصل لمساحة قدرها 10 أمتار مربع لكل طالب عندما يتعلق الأمر بتخصص الهندسة والعلوم التقنية. الجدول أدناه يفصل ذلك.

جدول 6. شرط المساحة الاستيعابية في الجامعات الخاصة التونسية

الطاقة الاستيعابية			
1000 طالب أو أقل		1000 طالب	
من 4.5 الى 5 م لكل	الأدب والعلوم	من 4.5 الى 5	الأدب
من 5 الى 5.5 م لكل	العلوم الاقتصادية	من 5 الى	العلوم
من 7 الى 7.5 م لكل	العلوم التجريبية	من 7 الى 7.5	العلوم

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

أما من ناحية قاعات التدريس فهي أيضا تختلف من ناحية المساحة حسب الغاية من القاعة، وتتأثر أيضا بالتخصص، فتميل لشروط الاتساع كلما كانت القاعة المخصصة تتطلب تجهيزات أو تأمينات من الحوادث. الجدول أدناه يوضح:

جدول 7: مساحة قاعات التدريس في الجامعات الخاصة التونسية

القاعة	المساحة	ملاحظات
مدرج	0.8م الى 2م	
قاعة الاشغال المسيرة	1.5م للمقعد الواحد	
قاعة الامتحانات	2م للمقعد الواحد	
مخبر للأشغال التطبيقية	3.5م للمقعد الواحد	مثل العلوم التجريبية
قاعة ميلتيميديا	2.5م للمقعد الواحد	
قاعة الانفوغرافيا	4م للمقعد الواحد	تستوجب خرائط أو رسومات
فضاء للتكنولوجيا	8م الى 10م للمقعد	مثل الميكانيك الهندسة
ورشات	حسب المعدات	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

6.3. واقع الجامعات الخاصة في تونس.

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص في تونس 72 مؤسسة، حيث كانت 45 سنة 2012، يدرس بها حوالي 31 ألف طالب نصفهم في تونس العاصمة، كما تطور عدد خريجي التعليم العالي الخاص من 3259 متخرجاً سنة 2012 إلى 8522 متخرجاً سنة 2018.

جدول 8: تطور حجم الجامعات الخاصة في تونس

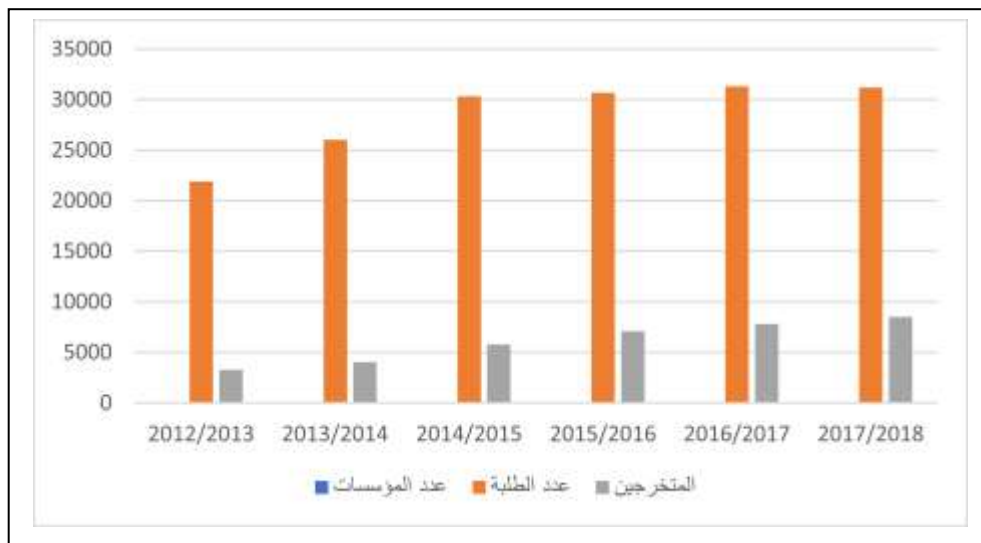
2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------

المؤسسات	45	47	63	65	68
متدربين	21880	26019	30334	30669	31304
متخرجين	3259	4045	5780	7064	7796

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية

الملاحظ؛ تطور وزيادة محسوسة في عدد المؤسسات الجامعية الخاصة بتونس، هذا التطور صاحبه زيادة في عدد المنتسبين والمتخرجين من الجامعات الخاصة، وهو ما يعطي تفسيراً نسبياً لتناقص المنتسبين إلى الجامعات العمومية في تونس فقد فضل عدد لا بأس به الانتساب للجامعات الخاصة لما رجع من مزايا وخدمات أفضل بها. الشكل في الأسفل يبين هذا التطور.

الشكل 4. تطور وضعية الجامعات الخاصة في تونس



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة

يشكل طلبة التعليم العالي الخاصّ مانسبته 12% من إجمالي عدد الطلبة في التعليم العالي العمومي بتونس، تتصدّر شعبة الهندسة عدد المسجلين بنسبة 37% يليها الاقتصاد والتصرف بنسبة 23% ثم العلوم شبه الطبية بنسبة 22% من الناحية الجغرافية تتمركز مؤسسات التعليم الخاص في 10 ولايات فقط (تونس الكبرى وصفاقس وسوسة والمنستير ونابل وقابس والقيروان وقفصة) ففي تونس العاصمة وسوسة لوحدهما يوجد 90% من المؤسسات.

يعمل في هذه المؤسسات حوالي 1000 موظف و 1225 مدرّسا دائما (حسب إحصائيات 2016) من بينهم 40% من حاملي الدكتوراه و 3926 مدرّسا عرضيا ينتمي أغلبهم إلى قطاع التعليم العالي العمومي. (خالد، 2018)

3. تقييم التجريبتين الجامعات الخاصة الجزائرية والتونسية.

إذا نظرنا إلى التجربة التونسية في مجال الجامعات الخاصة، فبالرغم من حداثة إلا أنها تفوق التجربة الجزائرية بأشواط من جميع النواحي سواء من ناحية عدد المؤسسات الطلبة الأساتذة التخصصات الانتشار... الخ.

1.4. مقارنة من ناحية العدد.

فإذا أخذنا مثلا عدد الجامعات الخاصة في الجزائر نجد أنها لا تتعد ثلاث جامعات وحديث على خمس جديدة كلها لا تزال فتية في حين تمكنت الجامعة الخاصة في تونس من تحقيق أكثر من 70 جامعة خاصة وهو رقم لا يمكن مقارنته مع نظيرتها الجزائرية.

2.4. مقارنة من ناحية الطلبة المسجلين.

من ناحية الطلبة في حين لا يوجد أي إحصاء أو معلومة عن عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الخاصة الجزائرية، إلا أننا نتوقع وجود بضع عشرات وفي أحسن الأحوال بضع مئات من الطلبة عكس الجامعة التونسية التي يصل عدد الطلبة المسجلين بها في الجامعات الخاصة 30 ألف طالب ويزيد، ناهيك عن المتخرجين الذين يعدون بالآلاف في الجامعات التونسية، بينما لحد الساعة لم نسجل طالب واحد متخرج من جامعة خاصة جزائرية.

3.4. مقارنة من ناحية الأساتذة.

فيما يتعلق بعدد الأساتذة القارين المنتمين للجامعات الخاصة ف سجلنا وجود أكثر من 1000 مدرس بالجامعات الخاصة التونسية ولا يوجد في المقابل أي مدرس دائم بالجامعات الخاصة الجزائرية، التي اكتفت بالأساتذة المتعاقدين والمؤقتين دون تحديد للعدد.

4.4. مقارنة من ناحية التخصصات المفتوحة.

من جهة التخصصات المفتوحة اكتفت الجامعات الخاصة بالجزائر بثلاث تخصصات واحد تقني هندسي واثنين في الإدارة والمالية والتأمينات، بينما تفرعت تخصصات الجامعات الخاصة في تونس إلى أكثر من 13 تخصص من الفنون إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى اللغات والأدب وكذلك العلوم التكنولوجية. ومقارنة أخرى من ناحية التخصصات نجد أن الجزائر لا تسمح بفتح مؤسسات جامعية خاصة في المجال الصحي، عكس الجامعات الخاصة التونسية التي تسجل أكثر من 6000 طالب في مجال الصحة.

4.5. مقارنة من ناحية الشروط القانونية.

لا تختلف الشروط القانونية لفتح جامعة خاصة في الجزائر على نظيرتها التونسية فكليهما يشترط مقاييس تضمن حد أدنى من المساحة وتوفر الوسائل سواء المادية والبشرية، ناهيك عن معايير البيداغوجيا والمجالس العلمية والتأديبية، وهي كلها معايير ومقاييس تسعى من خلالها الدولتين للحفاظ على مستوى التعليم وجودة التكوين العالي بها.

5. تحليل ومناقشة النتائج.

من خلال النتائج المتوصل إليها، نجد أن الاستثمار في الجامعات الخاصة هو مجال يحقق لنا قاعدة الشراكة المفتاحية رابح-رابح، فهو من جهة سوق استثماري مفتوح يتيح عدد معتبر من طالبي الخدمة للمؤسسات الراغبة في الاستثمار وهي الرابح الأول، ومن ناحية أخرى فهو يرفع الكثير من التزامات الانفاق الحكومي وتمويل التعليم العالي الذي أصبح يؤرق الحكومات مع تزايد المنتسبين للجامعة باستمرار. كما أنه قد يلبي رغبة الكثيرين، الذين قد يرون أن الانتساب للجامعات الخاصة يجعلهم يتحصلون على خدمات تعليمية مناسبة، ناهيك على ما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مناصب شغل ومآلات اقتصادية كثيرة.

لذا فإن ولوج القطاع الخاص عالم الاستثمار في المؤسسات الجامعية والتعليم العالي وتوسيع الاستثمار فيه، أصبح أمر ملح لكل من الجزائر وتونس إذا ما أرادت النهوض الفعلي بالتعليم العالي كخدمة عمومية واستثمارية.

6. خاتمة

رغم أن التجربة التونسية في مجال الجامعات الخاصة تعتبر تجربة قديمة نسبيا، مقارنة بالتجربة الجزائرية، حيث تفوقها بحوالي 20 سنة، إلا أن حصيلتها اليوم تعتبر جد مشجعة، كما أن معدل نموها مرتفع وسريع، وهو ما يمكن أن يكون مفتاحا للتجربة الجزائرية إذا ما أرادت المضي قدما في تطوير الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يبقى خيارا معقولا بالنسبة للجزائر، حتى تقلل على الأقل من عبء التكاليف المرتفعة التي تتحملها في هذا الجانب، وفتح الطريق لمصدر تمويلي مهم، يمكن أن يساعد في تحمل أقساط من التكاليف التي غالبا ما تكون على عاتق الدولة.

من ناحية أخرى، تقييم مدى نجاح التجربة الجزائرية في مجال التعليم العالي الخاص، لا زال يحتاج بعض الوقت، فلم يمر على صدور قانون الاستثمار في المؤسسات التعليمية لقطاع التعليم العالي إلا أربعة سنوات ما يجعل الحكم على نجاحها من عدم حكما مسرعا، عكس

التجربة التونسية التي يبدو أنها تجربة تستحق المتابعة، كما أن مستوى نموها يعتبر ملفتا للنظر، يبقى تقييم مخرجاتها هو أيضا محل اهتمام ويحتاج لدراسات أخرى تقييم مستوى الطلبة المتخرجين مقارنة بالطلبة المتخرجين من مؤسسات التعلم العالي والبحث العلمي العمومية بتونس.

مما سبق، فقد توصل الباحثون إلى النتائج الموالية:

- على الرغم من تشابه التجريبتين المدرستين، إلا أن التجربة التونسية في مجال التعليم العالي التعليم العالي الخاص تعد أكثر عراقة وتطورا من نظيرتها الأخيرة، التي ركزت جل اهتمامها على التعليم العمومي، بالنظر إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وحتى تاريخية معينة.
- رغم تشابه الشروط القانونية والمتطلبات لإنشاء جامعة خاصة بين تونس والجزائر إلا أن الانطلاقة غير متشابهة تماما، حيث تعتبر انطلاقة الجامعات الخاصة في الجزائر ثقيلة جدا، وهذا راجع في اعتقادنا لتعدد وعدم جدية من قبل السلطات لحد الآن في فتح باب الاستثمار في هذا القطاع الذي تنظر إليه الدولة الجزائرية بحساسية.
- انفتاح الدولة التونسية على الاستثمار في مجال الجامعات الخاصة جعلها لا تتردد في فتح جميع التخصصات بما فيها الصحة التي لا تزال في الجزائر ممنوعة على الخواص في التعليم العالي، رغم أن الجزائر تفتح معاهد خاصة غير منتمية للتعلم العالي في المجال الصيدلاني والتكوين شبه الطبي.
- يمكن الحكم على التجربة التونسية من خلال الكثير من الجوانب على أنها تجربة ناجحة، خاصة أنها تجربة وصلت لعشرين سنة، ومع ذلك تحتاج مخرجات هذه التجربة إلى تقييم ومراجعة، أما التجربة الجزائرية فإنها لا تزال فتية وتحتاج لمزيد من الوقت، رغم مؤشرات عدم الجدية في فتح هذا المجال والسماح للمستثمرين بتنمية استثماراتهم لحد الآن الذي نعتقد بأنه سوق واعد بالجزائر.

الهوامش والمراجع

Bourouina, E.-h. (2020). What outlooks does the Algerian University Seek to realize under the Impact of Globalization? *Djoussour El-maaréfa*, 6(2), 695-703.

Fatima, B. (2017). HIGHER EDUCATION IN ALGERIA: ACHIEVEMENTS AND. *Revue Algérienne des finances publiques*, 7(1), 25-34.

Youcef, B. (2005). Le financement de l'enseignement supérieur en Algérie : Contraintes et perspectives. *Revue Des Sciences Humaines*, 16(1), 5-18.

أحكام الأمر عدد 2125 لسنة 2000. (25 سبتمبر، 2000). المتعلق بتحديد شروط وتراتبية منح رخصة لإحداث مؤسسة خاصة للتعليم العالي. *الجريدة الرسمية*.

أحكام القانون عدد 73 لسنة 2000. (25 جويلية، 2000). والمتعلق بالتعليم العالي الخاص وجميع النصوص التي نقحته أو تمتهه وخاصة القانون عدد 59 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008. *الجريدة الرسمية*، 1(75).

الحبيب الدريدي. (2019). الجامعة التونسية في ذكراها الستين (1958 - 2018) أيقونة الحداثة وقاطرة التنوير. *ليدزر العربية*. تم

الاسترداد من <https://ar.leaders.com.tn/article>

الشّابي خالد. (2018). تونس: الجامعات الخاصّة والبحث عن القيمة المضافة. تاريخ الاسترداد 2020، من [/https://ar.leaders.com.tn/article](https://ar.leaders.com.tn/article)

بوخدوني، جازية. (2019). قطاع التعليم العالي كمصدر من مصادر الاستثمار الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10 (01)، 37-52.

شريفية، كلاع. (2019). الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي. دراسات اقتصادية، 13 (39)، 250-278.

عبد الوهاب معمري، و نور الدين موسي. (2017). بناء البدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 03 (04)، 33-48.

عراي محفوظ. (2017). تبني نظام LMD في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي؟ مجلة الإبداع، 8 (1)، 230-244.

غالب محمد سنحقي. (2013). أثر رأس المال الفكري على نجاح الجامعات الأردنية الخاصة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 13 (13)، 89-114.

قرار مؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2016. (13، 11، 2016). حدد دفتر شروط تسليم رخصة انشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1 (67).

قرار وزير التعليم العالي المؤرخ في 28 سبتمبر 2000. (2000). متعلق بالمصادقة على كراس الشروط المتعلق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي وسير عملها. الجريدة الرسمية.

كياري فاطمة الزهراء. (2014). تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 4 (1)، 103-123.

مراد كواشي، جمعة شرقي، كوثر رامي. (2019). واقع التعليم العالي في الجزائر في اطار برنامج الاصلاح. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، 2 (3)، 299-316.

هالة عبد القادر، صبري. (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، 02 (04)، 148-176. تم الاسترداد من

<http://search.shamaa.org/PDF/Articles/YEAjqahe/4AjqaheVol2No4Y2009/5AjqaheVol2No4Y2009.pdf>.

يحي دريس. (2019). الجامعات الخاصة في الجزائر الواقع والمستقبل. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2(3)، 1-14.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

نبيل براهيمية، يحي دريس، منصف مقاويب (2021)، تقييم الاستثمار في الجامعات الخاصة: مقارنة بين تجرتي الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 399-413.